التطورات النقدية والمالية
بدول مجلس التعاون
النصف الأول-2022م

أكتوبر 2022م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	3
ملخص تنفيذي	4
أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية	8 - 6
1.1: الناتج الإجمالي العالمي	6
2.1: التضخم العالمي	6
3.1: أسعار الطاقة	7
4.1: أداء أسواق المال العالمية	8
ثانياً. التطورات النقدية في مجلس التعاون	11 – 9
1.2: عرض النقد بمجلس التعاون	9
2.2: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية	11
ثالثاً. أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون	16 – 12
1.3: أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي	12
2.3: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	13
3.3: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	14
4.3: حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في مجلس التعاون	15
رابعاً. أداء أسواق المال الخليجية	18 – 17
خامساً. تحويلات العاملين في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج	20 – 19
سادساً. الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	22 – 21
مصادر البيانات	23

تقديم

يسر المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون أن يقدم هذا التقرير حول أداء القطاع المصرفي والتطورات النقدية والمالية في دول المجلس خلال النصف الأول من العام 2022م. ويهدف التقرير إلى إبراز التطورات النقدية والمصرفية ويتضمن أيضاً بعض التطورات ذات العلاقة مثل التطورات الاقتصادية الدولية، وأداء أسواق الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمالة بدول مجلس التعاون للخارج. وإضافة إلى بيانات الدول الأعضاء منفردة يقدم التقرير مؤشرات كلية تجميعية لمجلس التعاون كتكتل.

وإذ يشكر المركز الجهات المعنية في دول المجلس على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات الأداء النقدي والمصرفي، ويأمل أن يشكل التقرير مصدراً هاماً حول تطور القطاع المصرفي في مجلس التعاون وإبراز مؤشرات سلامة القطاع المصرفي وقدرته على الاسهام بفعالية في تمويل النشاط التجاري والاقتصادي، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين القطاعات المصرفية بدول المجلس لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

ملخص تنفيذي

يشهد الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة حالة من عدم اليقين إذ يواجه صعوبات جمة تتمثل بارتفاع كبير في أسعار الطاقة، وارتفاع في أسعار الفائدة، وتقلبات في أسعار الصرف العالمية، ووضع جيوسياسي عالمي غير مؤاتٍ في وقت لم يتم التعافي الاقتصادي الكامل من تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى شلل الحركة الاقتصادية والتجارة الدولية وإلى انكماش الناتج المحلي العالمي بنحو -3.1% في عام 2020م. وتسببت الحرب الروسية-الأوكرانية التي اندلعت في أواخر شهر فبراير 2022م بخلق عوامل أخرى نجم عنها ارتفاع الضغوط التضخمية بشكل لم يشهده العالم من سنوات طويلة وتعثر في سلاسل الامداد العالمية وأزمات غذاء حادة. وبالتالي يواجه العالم اليوم حالة تضخم مصحوبة بركود اقتصادي قد تزداد سوءاً في حال تفاقم الوضع الجيوسياسي في القارة الأوروبية.

وبعد التحسن الملحوظ الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام 2021م واستعادة النشاط التجاري والاستثماري عقب انكماش الحركة الاقتصادية وحركة التجارة الدولية خلال عام 2020م، واصل الاقتصاد العالمي مرحلة التعافي وذلك قبل اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية والتي لا زالت تداعياتها تتفاعل وتواجه الدول كافة بصعوبات اقتصادية ومالية ذات تكلفة عالية. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنسبة 6.1% عام 2021م، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 3.2% في عام 2022م و 2.9% في عام 2023م.

وواصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال النصف الأول من عام 2022م عقب الحرب الروسية-الأوكرانية، علماً أن أسعار النفط كانت بدأت بالارتفاع في عام 2021م بعد الانخفاض الذي شهدته بشكل كبير في عام 2020م جراء تداعيات جائحة كوفيد-19. وبلغ متوسط سعر برميل نفط برنت في النصف الأول من عام 2022م 107دولار أمريكي، مقارنة مع متوسط 71 دولار أمريكي في عام 2021م و42 دولار أمريكي في عام 2020م.

وارتفعت كذلك أسعار الغاز الطبيعي بشكل حاد أسوة بأسواق النفط حيث ارتفعت بشكل كبير في النصف الأول من عام 2022م بعد الانخفاض الذي شهدته خلال الربع الأخير من عام 2021م حيث بلغ سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 8 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في يونيو 2022م وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008م.

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية فقد هوت كافة المؤشرات العالمية الرئيسية بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من عام 2022م سواء مقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2021م أم بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية النصف الأول من العام 2021م.

وواصلت اقتصاديات مجلس التعاون التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19 التي كان لها تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على القطاعات المالية والنقدية وأسواق المال وذلك جراء تدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي الاحترازية التي اتخذتها دول المجلس لإحتواء هذا الوباء.

بالنسبة للمؤشرات النقدية ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بشكل مضطرد وواصل تسجيل نسب نمو خلال النصف الأول من العام 2022م ولكن بنسب أقل من تلك التي تم تسجيلها في بداية عام 2021م. وبلغ عرض النقد (م1) بنهاية يونيو 2022م ما يقارب 735.2 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة بنحو 3.0% مقارنة مع حجمه بنهاية العام 2021م. وارتفع كذلك عرض النقد بمعناه الواسع (م2) ليبلغ نحو 1,429 مليار دولار أمريكي بنهاية يونيو 2022م، أي بنسبة نمو بنحو 5.1% مقارنة مع حجمه بنهاية العام 2021م.

وارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية ليبلغ نحو 667.7 مليار دولار أمريكي بنهاية يونيو 2022م وذلك بنسبة 0.1% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام 2021م.

وفيما يخص أداء القطاع المصرفي، فقد ارتفع إجمالي الأصول والودائع والقروض بنهاية يونيو 2022م وحافظت المصارف على معدلات كفاية رأس المال عالية في كافة دول المجلس، وارتفعت مؤشرات الربحية، وحافظت معظم دول المجلس على معدلات منخفضة للقروض المتعثرة.

بالنسبة لأسواق الأوراق المالية، بلغت القيمة السوقية لأسواق مجلس التعاون حوالي 4.2 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2022م، مرتفعة بنحو 14.5% عن القيمة السوقية بنهاية عام 2021م، وذلك جراء ارتفاع القيمة السوقية لكافة أسواق مجلس التعاون خلال النصف الأول من عام 2022م مقارنة مع نهاية العام السابق. أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية فقد كان المؤشر العام لأسواق المال في مجلس التعاون متميزاً حيث ارتفع بنهاية النصف الأول من عام 2022م بنحو 3.9% عن مستواه بنهاية عام 2021م، في حين انخفضت سائر مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية.

أما إجمالي تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج فقد بلغ نحو 127.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021م، مقارنة مع نحو 116.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، أي بزيادة بلغت نحو 9.2%، وذلك على أعقاب انخفاض في حجم تحويلات العمالة لأربعة أعوام متتالية منذ عام 2017م.

أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية

1.1: الناتج الإجمالي العالمي

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنسبة 6.1% عام 2021م، على أعقاب الانخفاض الذي شهده في عام 2020م بنسبة -3.1% نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 3.2% في عام 2022م و 2.9 في عام 2023م، (شكل رقم 1).

شكل 1: معدل نمو (%) الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 2019 - 2023م

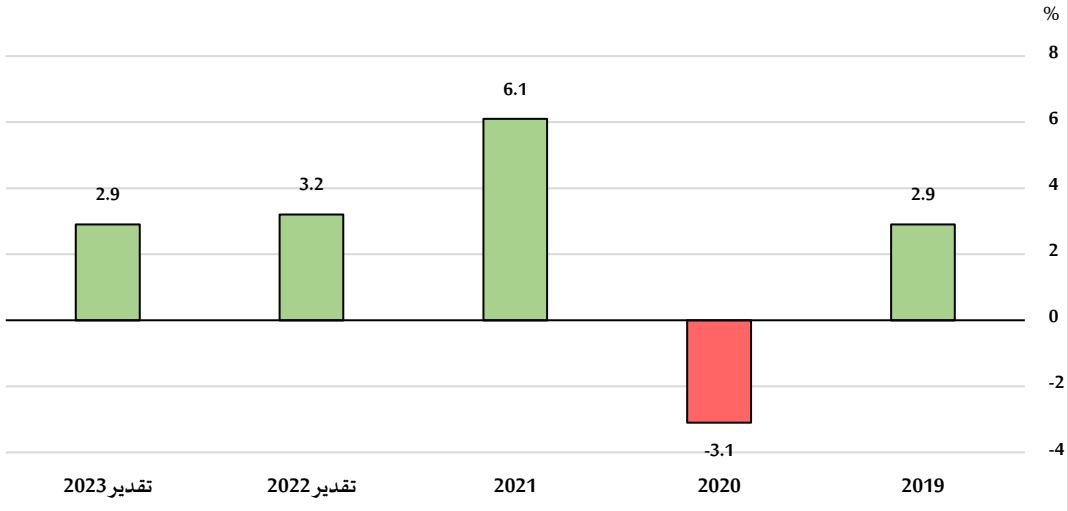

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (يوليو 2022م).

2.1: التضخم العالمي

ويترافق تراجع النمو الاقتصادي العالمي في عام 2022م مع ضغوط تضخمية كبيرة دفعت بالبنوك المركزية حول العالم إلى رفع معدلات الفائدة لكبح جماح الارتفاع العام في أسعار المستهلكين الناجم عن تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع في أسعار الطاقة والمواد الغذائية بشكل غير مسبوق. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي نحو 8.3% في عام 2022م، على أن ينخفض ليبلغ نحو 5.7% في عام 2023م. ويأتي ارتفاع معدلات التضخم هذا العام على أعقاب الارتفاع الذي حصل في عام 2021م نتيجة ارتفاع الطلب الإجمالي العالمي والعودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية، والاختناقات في سلاسل التوريد العالمية، والذي صاحبه ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية، حيث بلغ معدل التضخم العالمي نحو 4.7% في عام 2021م مقارنة مع 3.2% في العام السابق، (شكل رقم 2).

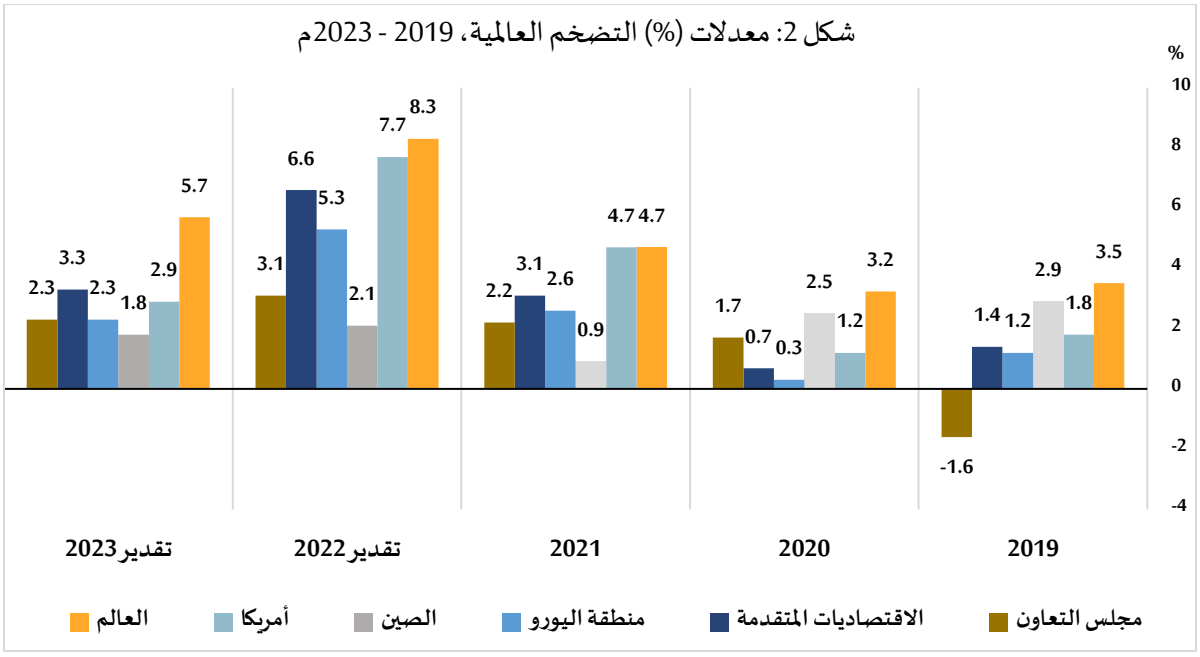

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (يوليو 2022م)، والمركز الإحصائي الخليجي.

3.1: أسعار الطاقة

واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال النصف الأول من عام 2022م عقب الحرب الروسية-الأوكرانية، علماً أن أسعار النفط قد بدأت الارتفاع في عام 2021م بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته في عام 2020م جراء تداعيات جائحة كوفيد-19. وبلغ متوسط سعر برميل نفط برنت في النصف الأول من عام 2022م نحو 107 دولار أمريكي مقارنة مع متوسط 71 دولار أمريكي في عام 2021م و42 دولار أمريكي في عام 2020م (شكل رقم 3).

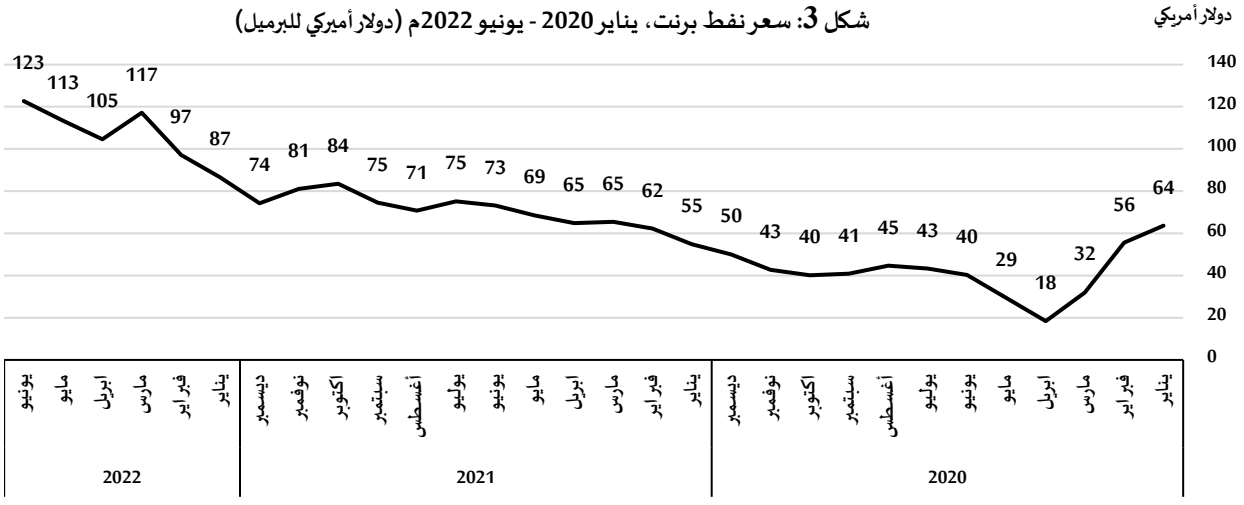

مصدر البيانات: U.S. Energy Information Administration (www.eia.gov)

وارتفعت كذلك أسعار الغاز الطبيعي بشكل حاد في الأسواق العالمية وشهدت نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط حيث ارتفعت بشكل كبير في النصف الأول من عام 2022م بعد الانخفاض الذي شهدته خلال الربع الأخير من عام 2021م، كما يبين الشكل رقم 4، وبلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 8 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في يونيو 2022م وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008م.

شكل 4: أسعار الغاز الطبيعي، يناير 2020 – يونيو 2022م

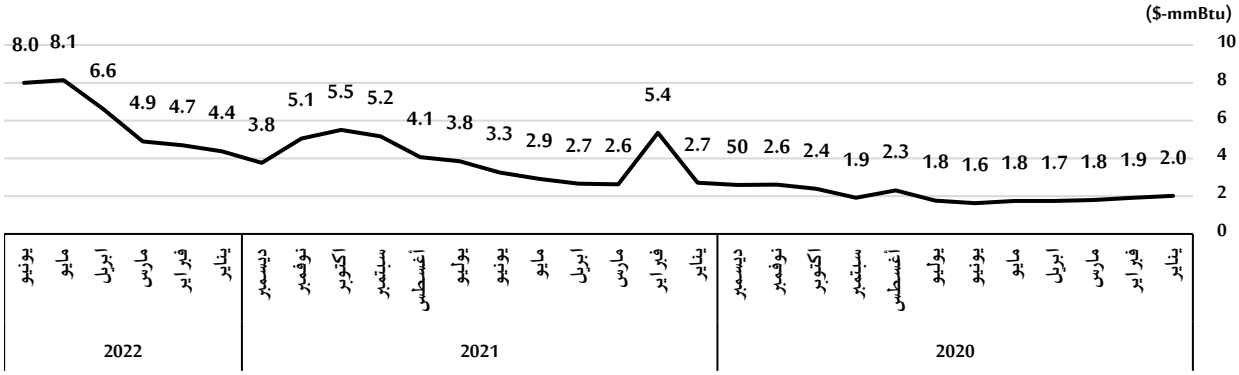

مصدر البيانات: U.S. Energy Information Administration (www.eia.gov)

4.1: أداء أسواق المال العالمية

سجلت أسواق المال العالمية خلال النصف الأول من عام 2022م تراجعاً ملحوظاً سواء بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2021م أم بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية النصف الأول من عام 2021م. ومقارنةً مع نهاية العام 2021م انخفضت كافة الأسواق الرئيسية حيث سجل مؤشر مورغن ستانلي العالمي (MSCI) أعلى نسبة انخفاض بلغت نحو 20.9%، تلاه مؤشر ستاندرد أند بورز بنحو 20.6%، ومؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنحو 16.5%، ومؤشر داو جونز بنحو 15.3% في حين أقل نسبة انخفاض سجلها مؤشر المملكة المتحدة فوتسي (100) بنحو 2.9%، (شكل رقم 5).

شكل 5: أداء أسواق المال العالمية في النصف الأول من عام 2022م

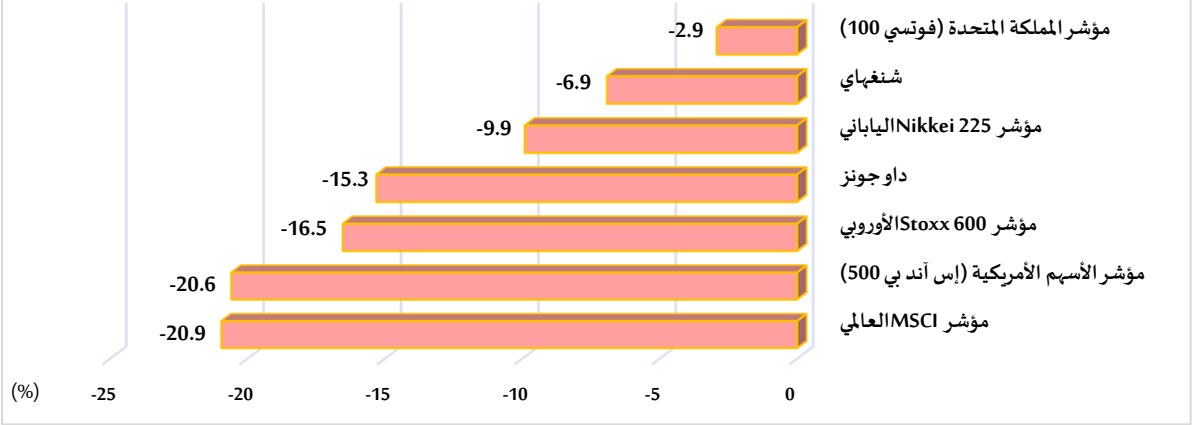

مصدر البيانات: https://finance.yahoo.com/

ثانياً. التطورات النقدية في مجلس التعاون

1.2: عرض النقد بمجلس التعاون

ارتفع عرض النقد في مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بشكل مضطرد وواصل تسجيل نسب نمو إيجابية خلال أشهر النصف الأول من العام 2022م. وقد بلغ عرض النقد الضيق م1 بنهاية يونيو 2022م حوالي 735 مليار دولار أمريكي، بنمو نسبته 4.5% مقارنةً مع يونيو 2021م، وبنسبة 3.0% مقارنة مع حجمه بنهاية العام 2021م. وكذلك بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع م2 بنهاية يونيو 2022م نحو 1,429 مليار دولار أمريكي وبنسبة ارتفاع بلغت 8.0% مقارنةً مع حجمه بنهاية يونيو 2021م وبنسبة 5.1% مقارنة مع نهاية العام 2021م، (شكل رقم 6).

شكل 6: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2019 – يونيو 2022م

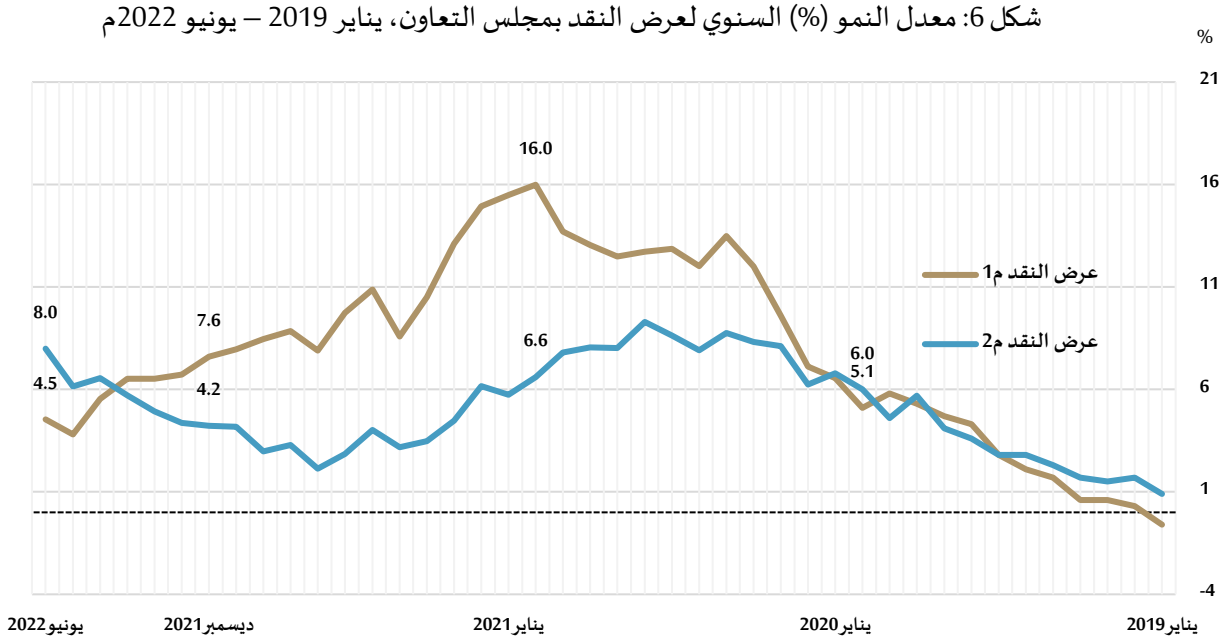

وجاء الارتفاع في عرض النقد نتيجة تسجيل كافة مكوناته لمعدلات نمو ايجابية، حيث ارتفع شبه النقد (الودائع الإدخارية ولأجل) في شهر يونيو من العام 2022م بنسبة بلغت 11.3% مقارنةً مع حجمه في شهر يونيو من العام السابق، وكذلك شهدت الودائع تحت الطلب نمواً ملحوظاً بنسبة 5.2%، في حين سجل النقد المتداول خارج البنوك نمواً طفيفاً بنسبة 0.2% بذات الفترة، (شكل رقم 7).

شكل 7: معدل النمو (%) السنوي لمكونات عرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2020 - يونيو 2022م

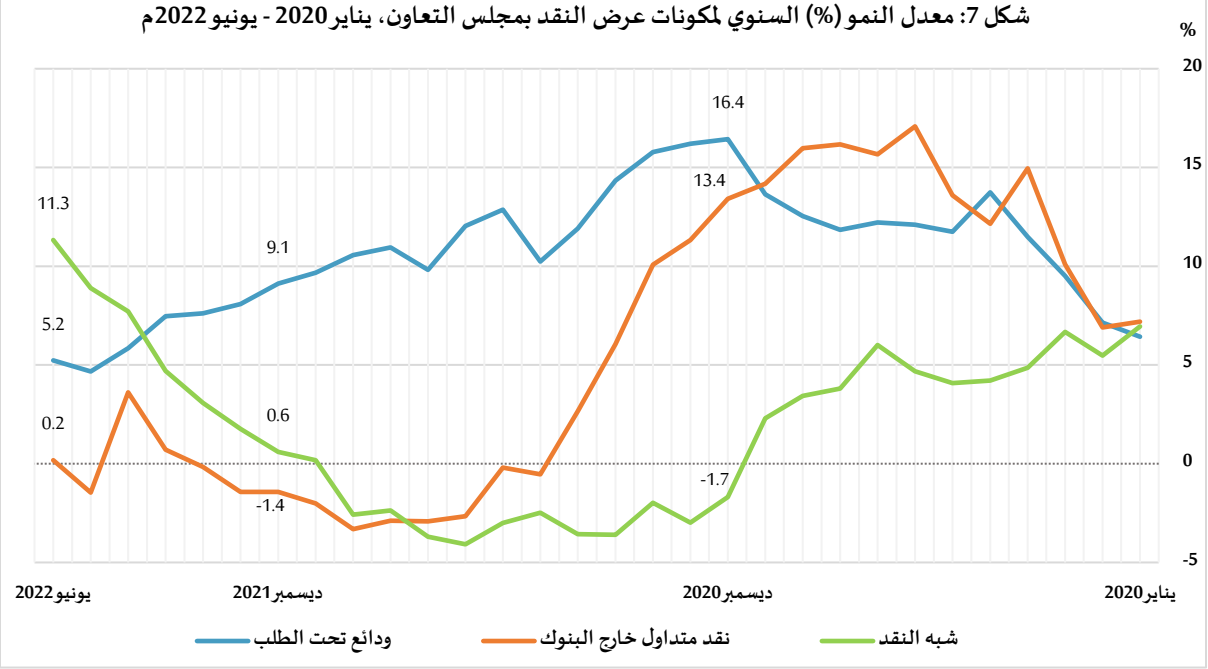

وعلى مستوى الدول الأعضاء، شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في معظم دول مجلس التعاون بنهاية يونيو 2022م ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً مع الشهر ذاته من العام السابق. وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو بنسبة بلغت 10.1%، تلتها مملكة البحرين بنسبة 9.3%. وسجلت كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت نمواً بنسبة 3.8%، و 3.6%، و 0.3% على التوالي. وعلى العكس من ذلك شهد عرض النقد م1 بدولة قطر انكماشاً بنسبة -5.4% بذات الفترة، (جدول رقم 1).

جدول 1: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، يونيو 2022م

	عرض النقد م1	الودائع النقدية	النقد المتداول خارج البنوك
الإمارات	10.1	11.1	4.4
البحرين	9.3	13.1	-6.2
السعودية	3.6	4.3	-1.1
عُمان	3.8	6.6	-5.0
قطر	-5.4	-6.2	4.1
الكويت	0.3	1.0	-4.2
مجلس التعاون	**4.5**	**5.2**	**0.2**

ونتيجة للنمو المسجل بعرض النقد م1 والودائع شبه النقدية، سجل عرض النقد بمعناه الواسع م2 نمواً في جميع دول مجلس التعاون بنهاية شهر يونيو من العام 2022م، مقارنةً مع الشهر ذاته من العام السابق وتراوحت النسبة بين 3.3% في سلطنة عُمان و 13.3% في مملكة البحرين، (جدول رقم 2).

جدول 2: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، يونيو 2022م

	عرض النقد م2	الودائع شبه النقدية
الإمارات	9.0	8.1
البحرين	13.3	-0.1
السعودية	7.7	22.0
عُمان	3.3	3.0
قطر	9.3	14.7
الكويت	4.8	7.1
مجلس التعاون	**8.0**	**11.3**

2.2: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

ارتفع إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية يونيو من العام 2022م بنسبة طفيفة 0.1% مقارنةً مع صافي الأصول بنهاية العام 2021م، ليصل لنحو 667.7 مليار دولار أمريكي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع هذه الأصول في المملكة العربية السعودية بذات الفترة، والتي تمثل ما نسبته 67.2% من مجموع دول المجلس. أما مقارنةً مع شهر يونيو من العام السابق، فقد ارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنسبة 1.6%، مدعوماً بالارتفاع المسجل في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 7.8%، والتي تمثل ما نسبته 17.7 من مجموع دول المجلس، (جدول رقم 3).

جدول 3: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، يونيو 2022م

	مليار دولار أمريكي	النمو السنوي	النمو مقارنةً مع ديسمبر 2021م
الإمارات	118.1	7.8	-7.0
البحرين	3.5	-7.9	-9.7
السعودية	448.8	1.1	2.4
عُمان	14.3	-11.2	-18.8
قطر	41.1	1.0	0.7
الكويت	41.8	-2.2	5.2
مجلس التعاون	**667.7**	**1.6**	**0.1**

ثالثاً. أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون

شهد القطاع المصرفي في مجلس التعاون تحسناً بشكل عام سواء من ناحية حجم اصول القطاع المصرفي، وإجمالي الودائع المصرفية، وحجم المحافظ الاقراضية، أو من ناحية أداء هذا القطاع مثل معدل ربحية المصارف التجارية ومؤشرات سلامة القطاع عموماً.

1.3: أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي

بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية شهر يونيو من العام 2022م نحو 2,858 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 4.5% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام 2021م. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 7.7%، تلتها دولة الكويت بنحو 4.9%، والإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.8%، (شكل رقم 8).

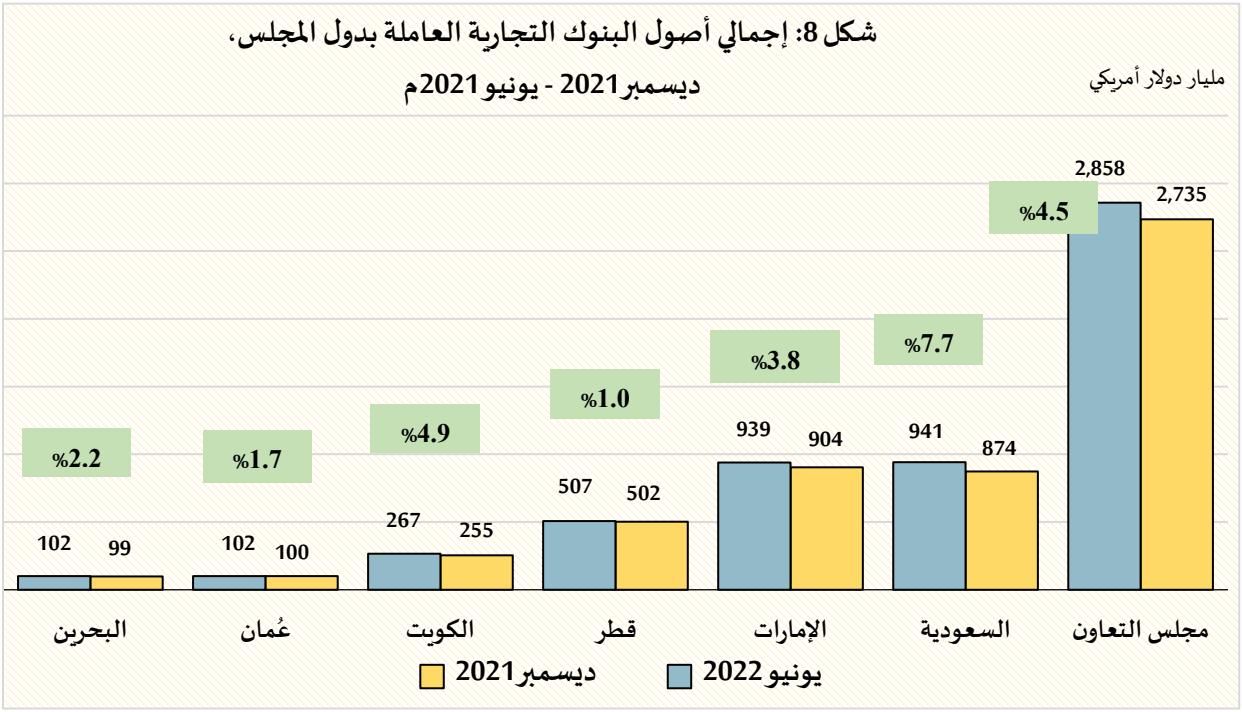

واستأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية في البنوك التجارية في مجلس التعاون بنسبة 32.9% لكل منهما، تليهما دولة قطر بنحو 17.7%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.5%، (شكل رقم 9).

شكل 9: نسبة (%) مساهمة دول المجلس من إجمالي الأصول المصرفية الخليجية، يونيو 2022م

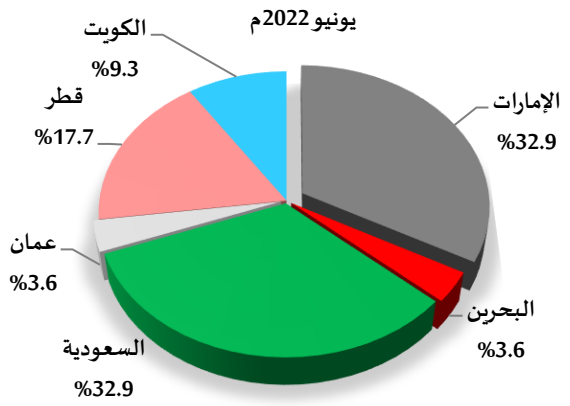

2.3: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية شهر يونيو من العام 2022م نحو 1,710 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 4.5% مقارنةً مع حجمها بنهاية العام 2021م. وحققت جميع الدول معدلات نمو إيجابية، حيث سجلت الودائع المصرفية في مملكة البحرين أعلى نسبة ارتفاع بنحو 6.3%، تليها الودائع في المملكة العربية السعودية بنحو 6.1%، في حين تراوح النمو في بقية الدول الأعضاء بين 1.0% في دولة قطر و 4.8% في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومقارنةً مع شهر يونيو من العام 2021م، فقد ارتفع إجمالي هذه الودائع في مجلس التعاون بنسبة بلغت 8.0%، مدعوماً بالارتفاع المسجل في جميع الدول الأعضاء بذات الفترة.

وشكلت الودائع المصرفية بالمملكة العربية السعودية نحو 34.8% من إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون، تلاها الودائع المصرفية بدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 33.3%، ودولة قطر بنحو 15.8%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.1% (جدول رقم 4).

جدول 4: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، يونيو 2022م

	مليار دولار أمريكي	النمو السنوي	النمو مقارنةً مع ديسمبر 2021م	المساهمة النسبية
الإمارات	570	9.6	4.8	33.3
البحرين	53	11.7	6.3	3.1
السعودية	595	10.0	6.1	34.8
عُمان	68	5.4	2.7	4.0
قطر	270	2.4	1.0	15.8
الكويت	154	4.9	4.4	9.0
مجلس التعاون	**1,710**	**8.0**	**4.5**	**100.0**

3.3: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية شهر يونيو من العام 2022م نحو 1,691 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 4.9% مقارنة مع حجمها بنهاية العام 2021م. وحققت المملكة العربية السعودية أعلى معدل نمو بنسبة 8.9%، تليها دولة الكويت بنسبة 4.4%، وسجلت كل من الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين نمواً بنسبة 4.0% لكل منهما. وكذلك شهد حجم هذه قروض نمواً في سلطنة عُمان ودولة قطر بنسبة 2.0% و 0.4% على التوالي، (شكل رقم 10).

شكل 10: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، يونيو 2022م

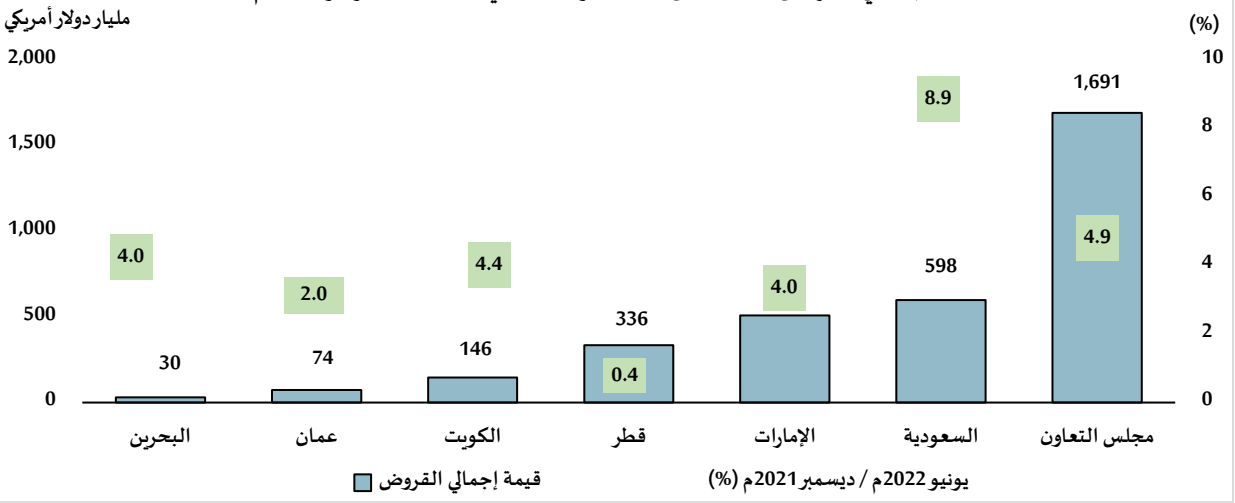

وقد تفاوتت نسبة القروض إلى الودائع بشكل كبير بين دول المجلس ولكن حافظت كل دولة على مستوى معدلات متقاربة خلال فترة الربع الأول من العام 2021م والربع الأول من العام 2022م. وبلغت هذه النسبة حوالي 124% في دولة قطر بنهاية الربع الأول لعام 2022م وهي الأعلى بين دول المجلس، وتلتها النسبة المسجلة في سلطنة عُمان بنحو 108%. وبطبيعة الحال إن النسب المرتفعة تسهم في زيادة عرض النقد في الأسواق، (شكل رقم 11).

شكل 11: نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون،
الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

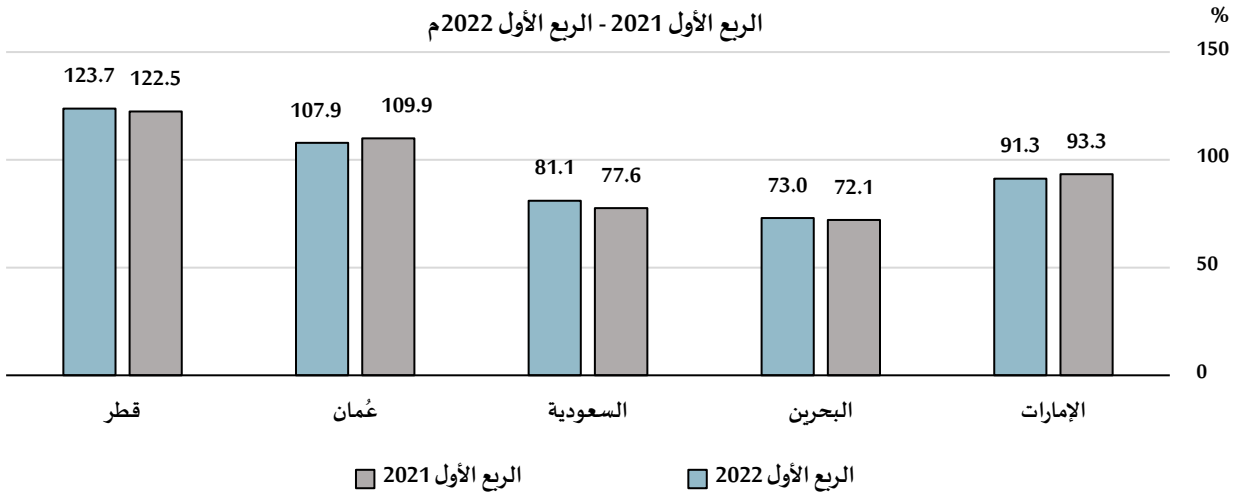

4.3: حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في مجلس التعاون [1]

بلغ إجمالي حجم القروض المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص في مجلس التعاون بنهاية يونيو للعام 2022م (باستثناء دولة الكويت) نحو1,232مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 6.1% مقارنة مع حجم القروض بنهاية العام 2021م. وسجلت محفظة الإقراض للقطاع الخاص في البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 8.9%، تلتها محفظة الإقراض في الإمارات العربية المتحدة بنحو 4.7%، (شكل رقم 12). وبنهاية يونيو للعام 2022م استأثرت المملكة العربية السعودية بما نسبته 46% من إجمالي حجم هذه القروض بمجلس التعاون، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 29%، في حين بلغت مساهمة الدول الأخرى (باستثناء الكويت) 25%. وهذا المؤشر هام جدا كونه يمثل حجم التمويل للقطاع الخاص للقيام بالأنشطة التجارية والاقتصادية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

شكل 12: حجم القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية للقطاع الخاص،
ديسمبر 2021م - يونيو 2022م

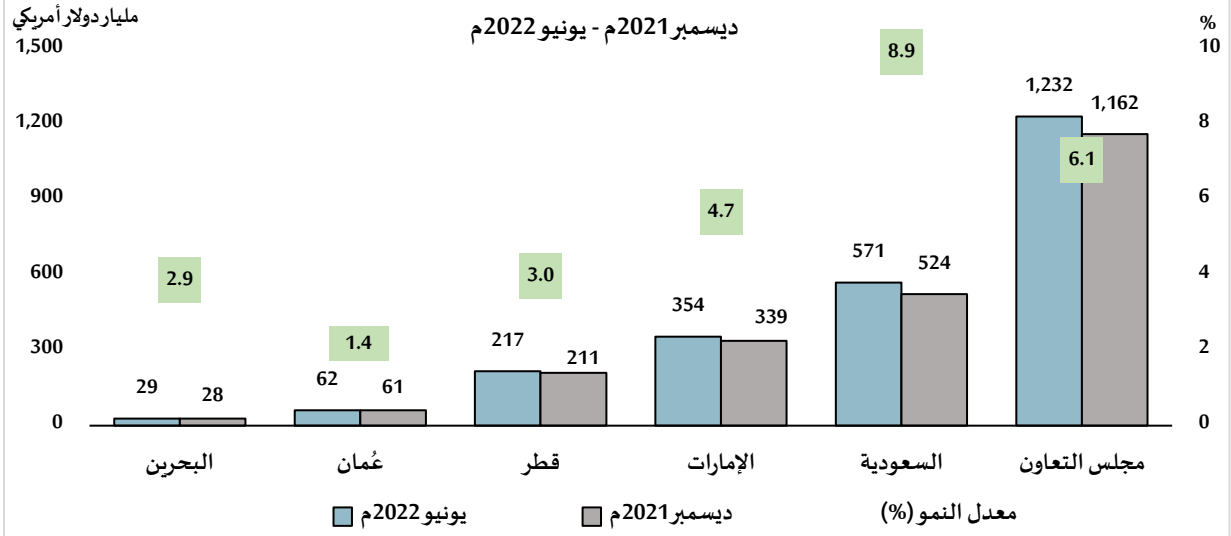

وبشكل عام، انخفضت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض في غالبية دول المجلس بنهاية الربع الأول للعام 2022م مقارنة مع الربع ذاته من العام السابق نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية عموماً، حيث أن ارتفاع نسب القروض المتعثرة خلال الفترة الماضية ناجم عن تداعيات جائحة كورونا. وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة بنهاية الربع الأول للعام 2022م أعلى نسبة على مستوى دول المجلس للقروض المتعثرة من إجمالي القروض بنحو 7.1%، في حين شهدت دولة الكويت أقل نسبة وجاءت بنحو1.4%، (شكل رقم 13).

1 . لا تتوفر بيانات دولة الكويت.

شكل 13: نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون،
الربع الأول 2020 - الربع الأول 2022م

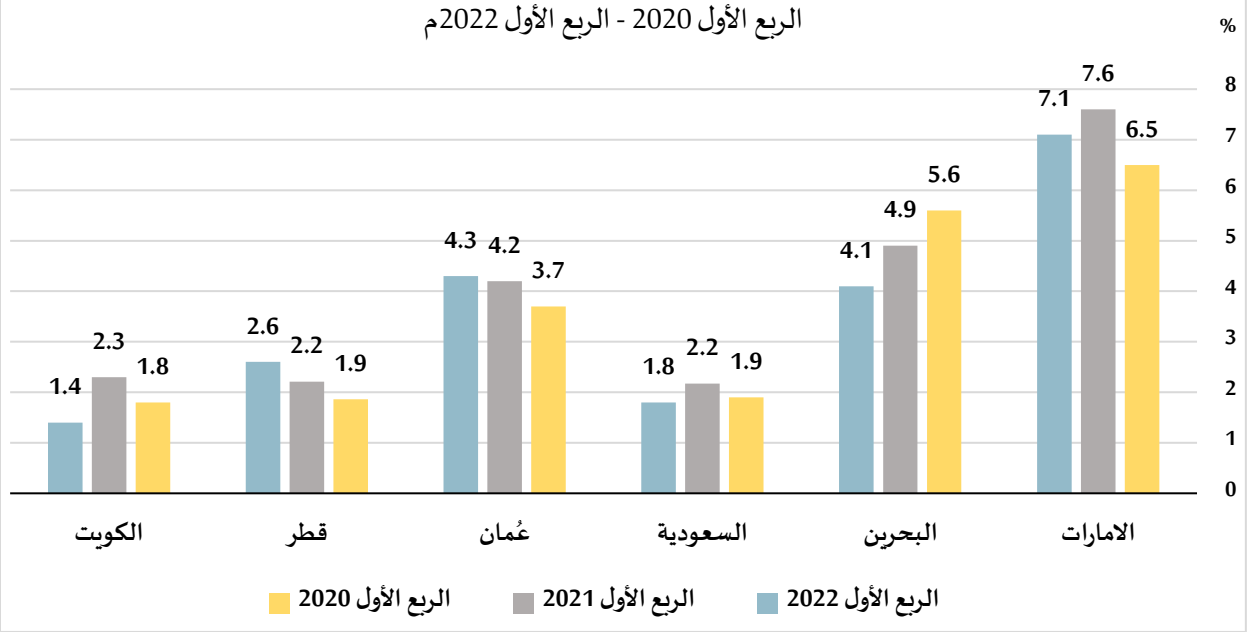

وتفوقت نسب كفاية رأس المال بدول المجلس الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، حيث تراوحت بين 17.1% في دولة الإمارات العربية المتحدة و 21.3% في مملكة البحرين بنهاية الربع الأول للعام 2022م، والجدير بالذكر أنه حسب متطلبات لجنة "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8%، (شكل رقم 14).

شكل 14: معدل كفاية رأس المال البنوك بدول مجلس التعاون،
الربع الأول 2020 - الربع الأول 2022م

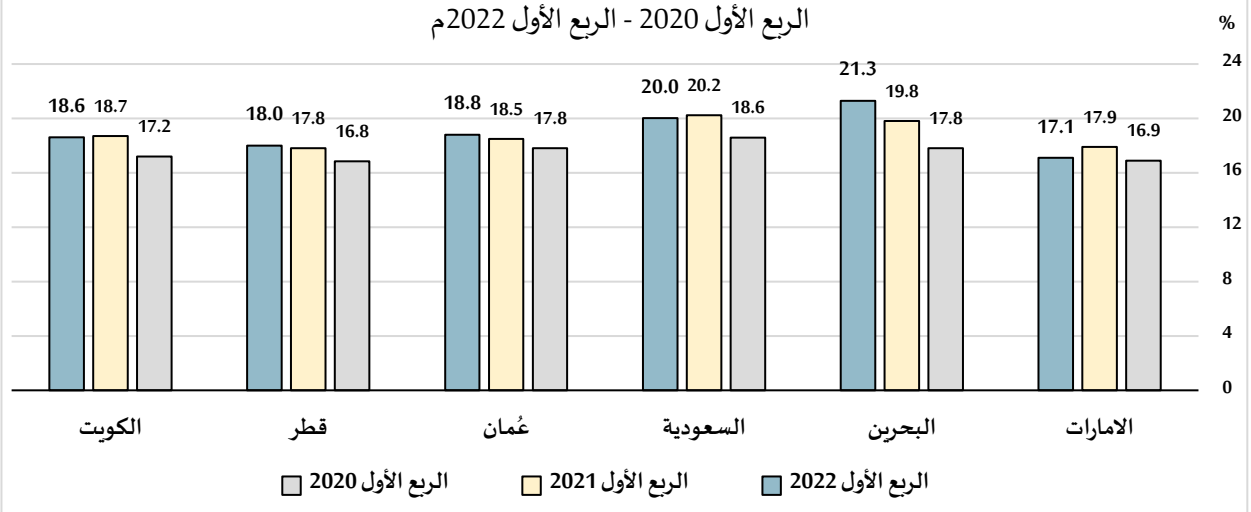

رابعاً. أسواق الأسهم الخليجية.

بلغ مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية ما يقارب 4.2 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2022م، وبنمو نسبته 14.5% عن القيمة السوقية بنهاية عام 2021م، (شكل رقم 15).

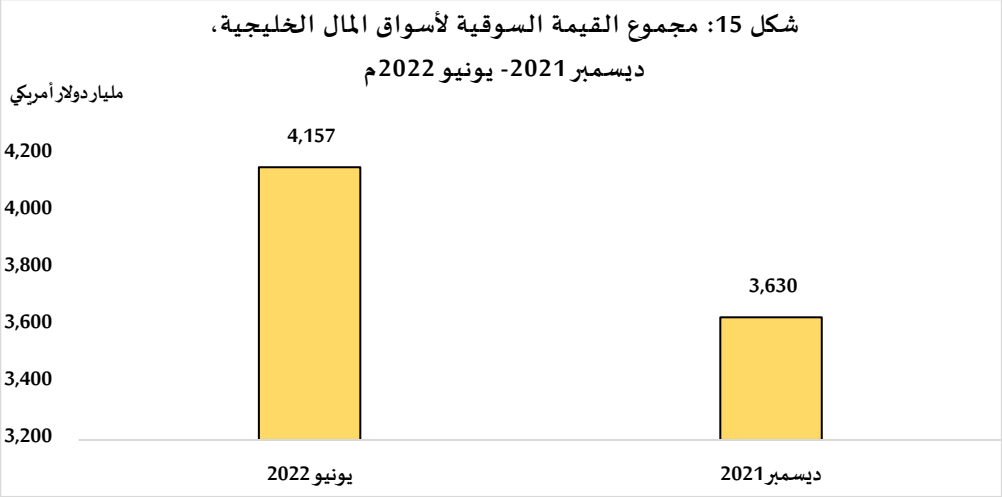

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ويعزى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لتكتل أسواق المال بمجلس التعاون إلى ارتفاع القيم السوقية لكافة أسواق الدول الأعضاء، وخاصة القيمة السوقية لسوق دبي المالي التي سجلت نسبة نمو عالية بلغت 28.1%، والقيمة السوقية لسوق أبوظبي التي نمت بنحو 22.5%، وبنسبة 14.3% في السوق المالية السعودية. وقد شكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية نحو 73.4% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون في نهاية يونيو 2022م، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 13.0%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 13.6 %، (شكل رقم 16).

شكل 16:القيمة السوقية لأسواق المال بدول مجلس التعاون، يونيو 2022م

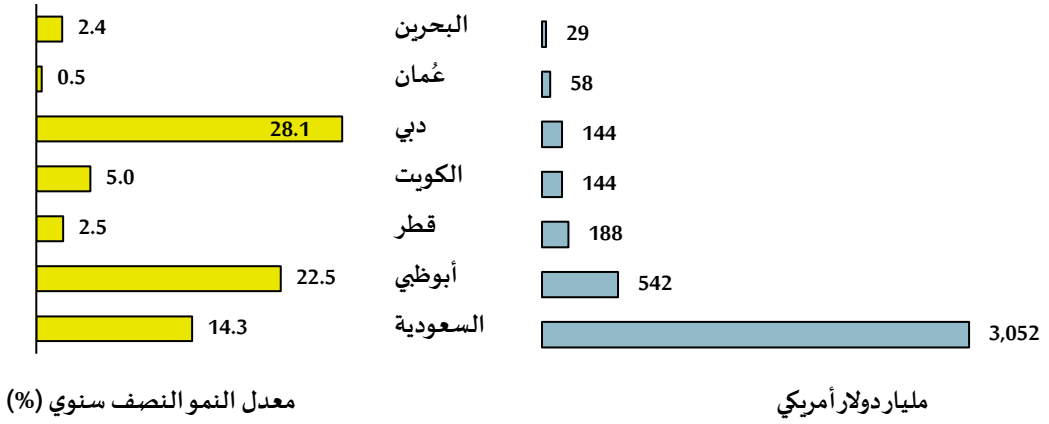

المصدر: المواقع الإلكترونية لأسواق المال الخليجية والمركز الإحصائي الخليجي

وفيما يخص أداء المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون ومؤشرات أسواق الدول الأعضاء، فقد ارتفع المؤشر العام لأسواق المال الخليجية بنسبة 3.9% بنهاية يونيو 2022م مقارنة مع نهاية العام 2021م. ونجم هذا الأداء العام عن ارتفاع مؤشرات كافة الأسواق باستثناء سوق عُمان المالي الذي سجل انخفاضاً طفيفاً بنحو -0.2%، حيث ارتفع مؤشر سوق أبوظبي المالي بنحو 10.4%، تلاه سوق الكويت المالي بنحو 5.2%، وسوق قطر المالي بنحو 4.9% (شكل رقم 17).

شكل 17: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية،
نصف العام 2022م

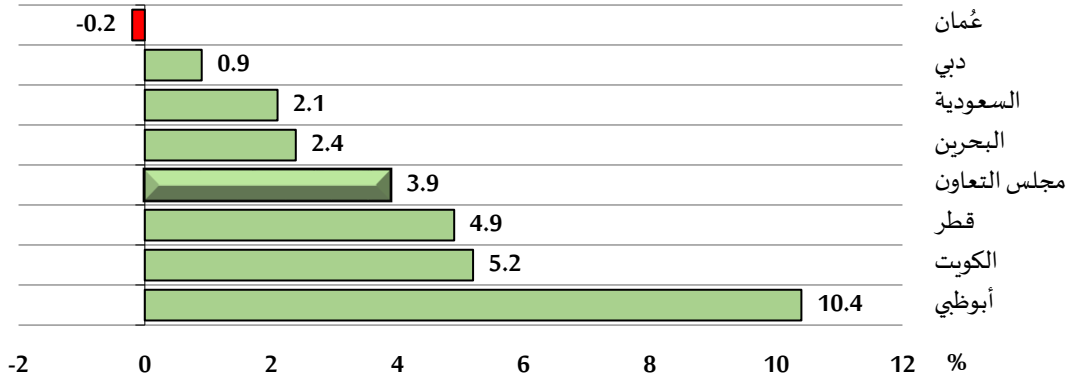

المصدر: المواقع الإلكترونية لأسواق المال الخليجية والمركز الإحصائي الخليجي

أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية فقد كان المؤشر العام لأسواق المال الخليجية متميزاً حيث ارتفع بنهاية النصف الأول من عام 2022م عن مستواه بنهاية عام 2021م، في حين انخفضت سائر مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية (شكل رقم 18).

شكل 18: أداء المؤشر العام لأسواق المال العالمية،
نصف العام 2022م

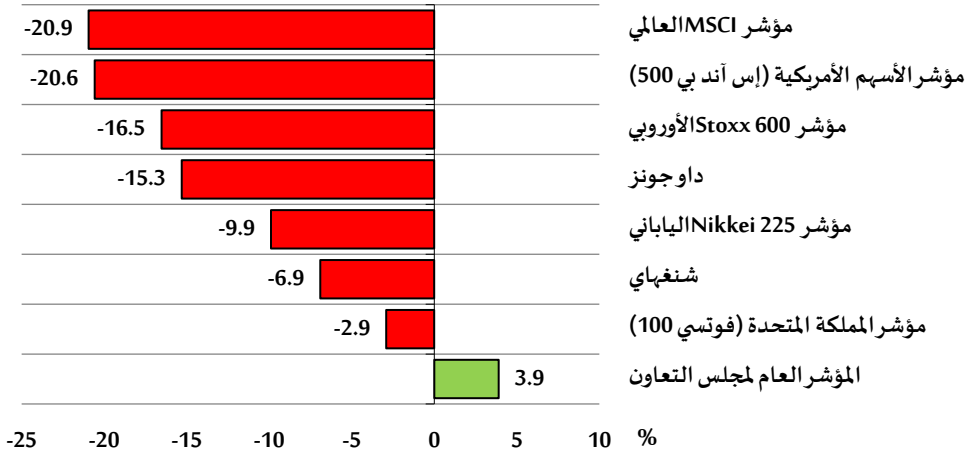

مصدر البيانات: https://finance.yahoo.com ، والمركز الإحصائي الخليجي.

خامساً: تحويلات العاملين في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج

بلغ مجموع تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج في العام 2021م حوالي 127.2 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 116.5 مليار دولار أمريكي في العام 2020م، مسجلاً نمواً بلغت نسبته 9.2%. وذلك بعد تراجع مجموع التحويلات خلال الأربعة أعوام السابقة، (شكل رقم 19).

شكل 19: تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج، 2017 - 2021م

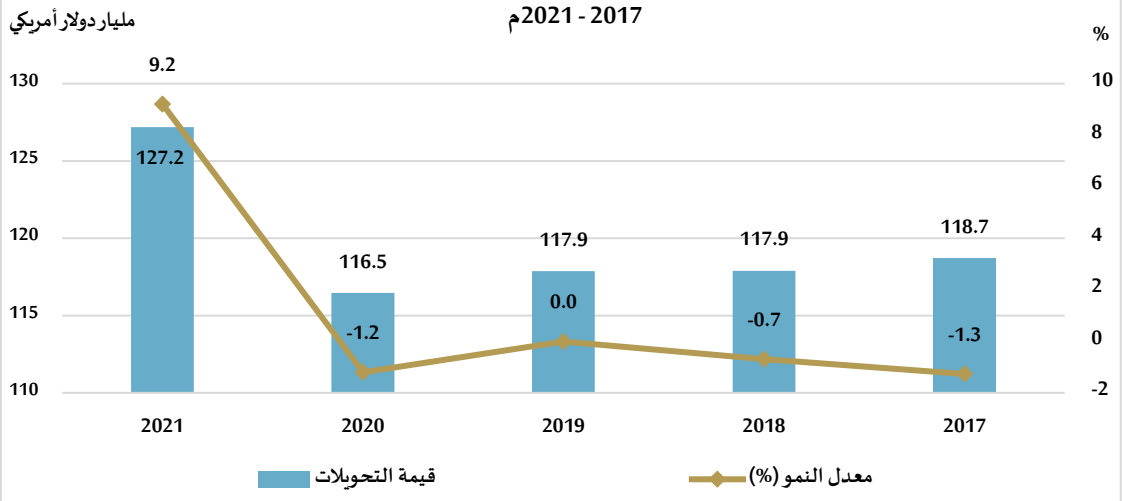

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ويأتي ارتفاع حجم تحويلات العاملين بمجلس التعاون إلى الخارج في العام 2021م نتيجة نموه في أغلب الدول الأعضاء وبنسب تراوحت بين 6.1% في دولة الكويت و 15.9% في المملكة العربية السعودية. في حين شهد حجم تحويلات العاملين للخارج في سلطنة عُمان ومملكة البحرين تراجعاً بنسبة -7.5% و -7.7% على التوالي. وشكلت تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة النسبة الأعلى من مجموع مجلس التعاون بما نسبته 37.3%. تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 31.3%، في حين بلغت نسبة بقية الدول مجتمعة 31.4%، (شكل رقم 20).

شكل 20: تحويلات العاملين بدول مجلس التعاون إلى الخارج، 2021م

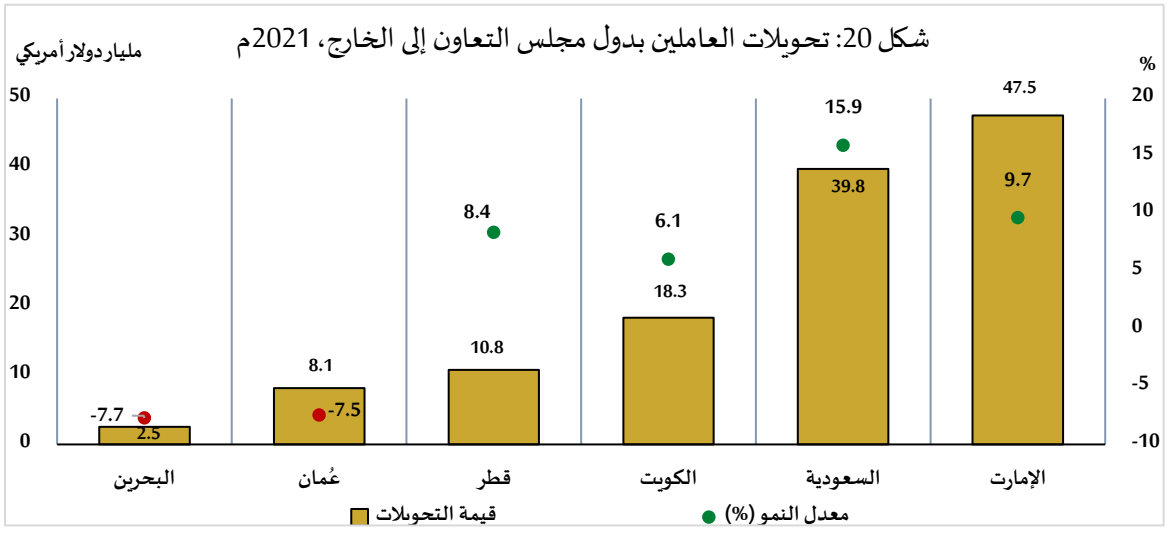

وبلغت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان 9.5%، وبنسبة 6.5% و 6.0% و 4.8% في مملكة البحرين ودولة قطر والمملكة العربية السعودية على التوالي، (شكل رقم 21).

شكل 21: نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021م (بالأسعار الجارية)

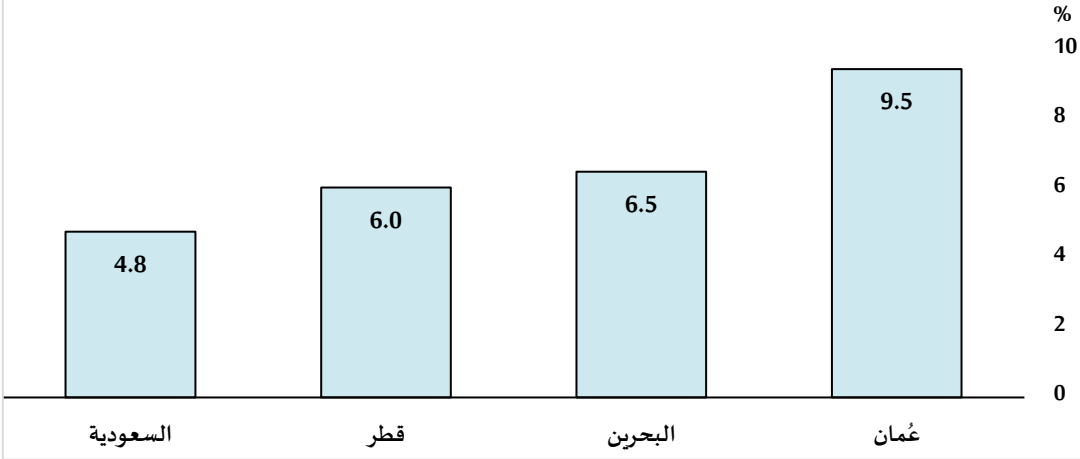

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

سادساً: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون نحو534.6 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020م، مشكلاً ما نسبته 1.3% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم. وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون عام 2020م نحو26.1 مليار دولار أمريكي، (شكل رقم 22).

شكل 22: الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون، 2020م

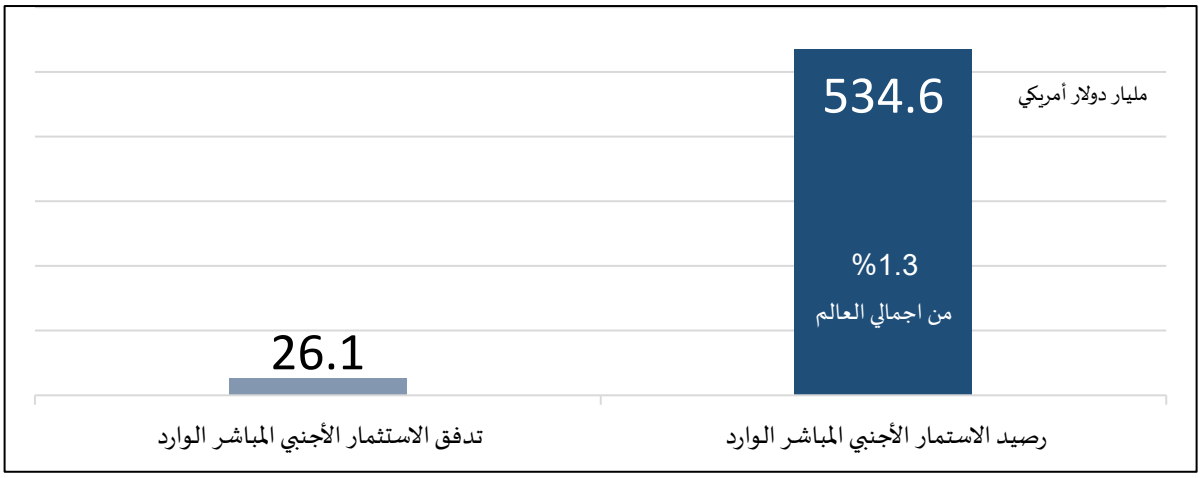

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبالنسبة لتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون في عام 2020م، كانت المملكة العربية السعودية الأكثر استقطاباً له ممثلة ما نسبته 45.2% من الإجمالي وبقيمة بلغت 241.8 مليار دولار أمريكي، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 33.2%، في حين كانت حصة الدول الأخرى مجتمعة نحو 21.6%، (شكل رقم 23).

شكل 23: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون ونسبته من الإجمالي (%)، 2020م

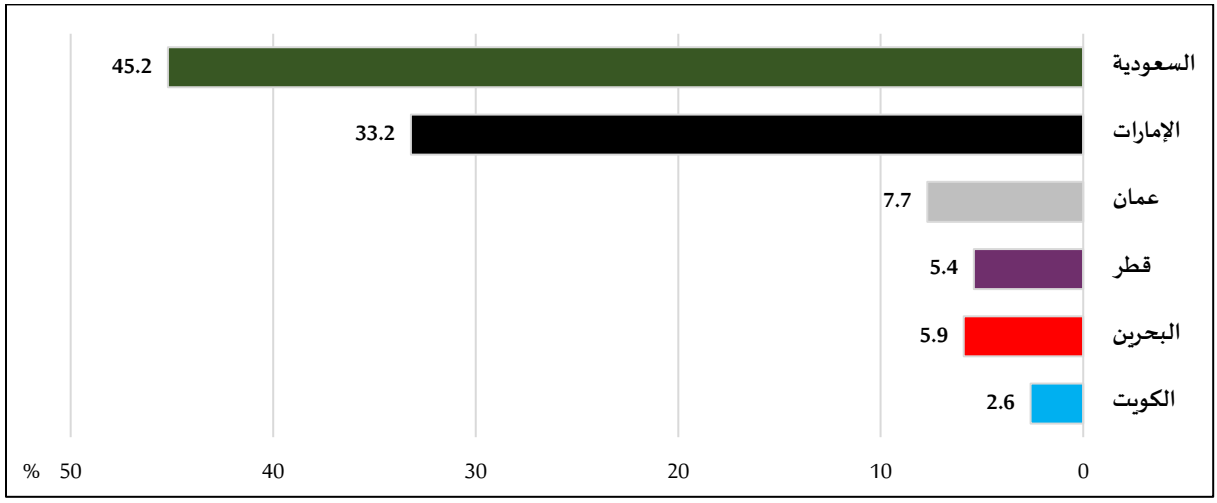

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وشكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو 37.6% من الناتج المحلي في مجلس التعاون في عام 2020م وهي نسبة منخفضة نسبياً مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 48.8%، ومتوسط الاقتصادات المتقدمة البالغ 58.0%، ومتوسط مجموعة العشرين 43.7% والتي تمثل أكبر عشرين اقتصاد في العالم وتضم المملكة العربية السعودية، (شكل رقم 24).

شكل 24: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)، 2020م

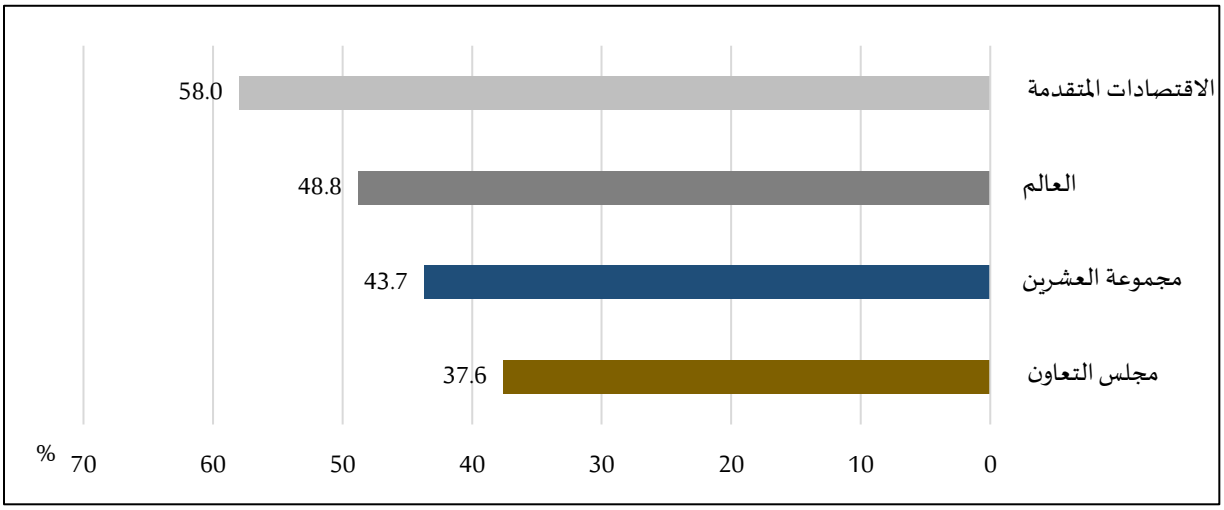

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ومن حيث مصادر هذه الاستثمارات، فقد بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد البيني في مجلس التعاون نحو 55.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، أي ما نسبته 10.4% من إجمالي هذه الاستثمارات في دول مجلس التعاون. واستأثرت عشرة دول أجنبية فقط بنحو 35.3% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (9.7%) وستة دول أوروبية هي المملكة المتحدة (6.1%)، وإيطاليا (4.3%)، وهولندا (3.6%)، ولوكسمبورغ (2.0%)، وألمانيا (1.9%) وفرنسا بنحو (1.8%)، (شكل رقم 25).

شكل 25: مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون، 2020م

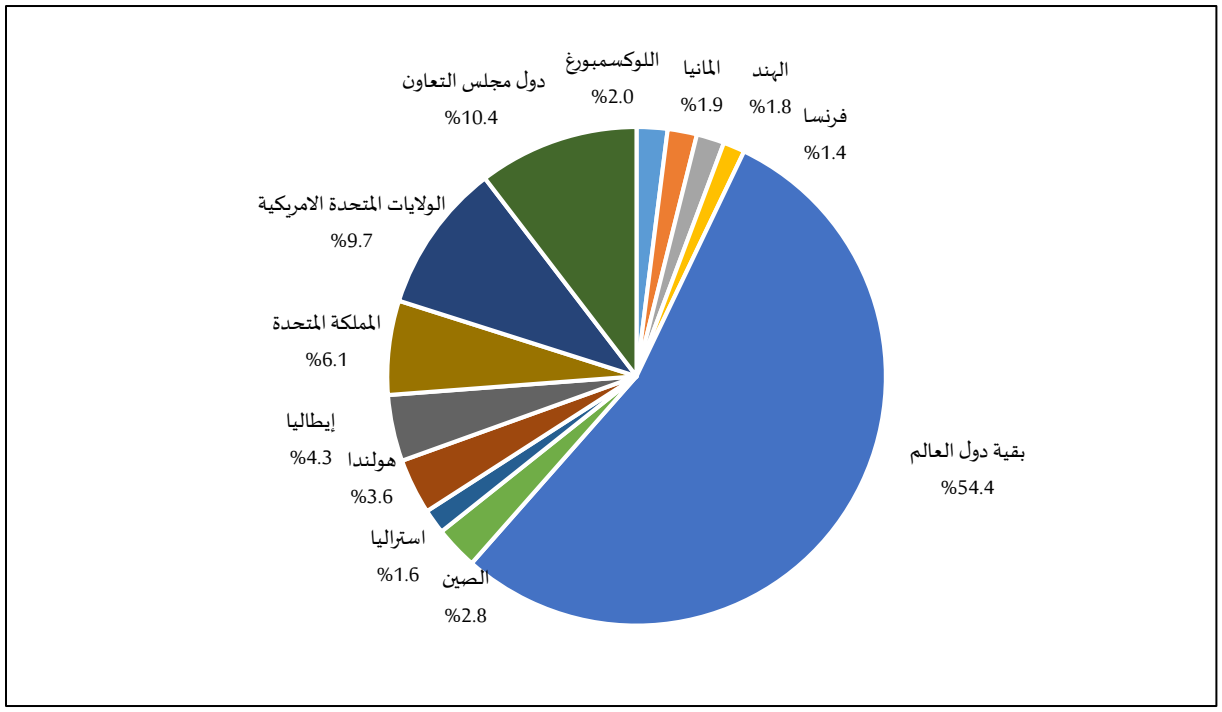

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

مصادر البيانات

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- مصرف البحرين المركزي
- البنك المركزي السعودي
- البنك المركزي العماني
- مصرف قطر المركزي
- بنك الكويت المركزي
- المو اقع الإلكترونية لأسواق المال الخليجية
- (www.eia.gov) U.S. Energy Information Administration
- https://finance.yahoo.com/
- آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (يوليو 2022م)